Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات عن برنامج قائم على النتائج

مرحلة تصور المشروع

تقرير رقم : PIDC0063426

(ملحوظة: رقم التقرير يصدر أوتوماتيكيا بواسطة الوحدة متعددة الاختصاصات IDU ولا ينبغي تغييره)

اسم البرنامج	فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	المملكة الأردنية الهاشمية
القطاع	التجارة والتنافسية
أداة الإقراض	برنامج وفقاً للنتائج
الرقم التعريفي للبرنامج	P 159522
(في حالة التمويل الإضافي) الرقم التعريفي للبرنامج الأم	لا ينطبق
المقترض (المقترضون)	المملكة الأردنية الهاشمية
جهة التنفيذ	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة البرنامج القائم على النتائج	14 أبريل 2016
التاريخ التقديري لاستكمال التقييم	30 أبريل 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس الإدارة	14 يوليو 2016
قرار مراجعة مفهوم المشروع	تم اتخاذ القرار بالمضي قدما في إعداد إجراءات التشغيل وذلك بعد مراجعة مذكرة مبادئ المشروع
قرار آخر [اختياري]	-

أولا. المقدمـــــــــة والسيـــــــــــاق

أ. السياق الخاص بالبلد

1. **الأردن بلد صغير متوسط الدخل** (نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي 5423 دولار أمريكي بحسب بيانات العام 2014[1])، ويبلغ عدد سكانه 9,5 مليون نسمة، منهم 6.6 مليون أردني و ثلاثة ملايين تقريبا من المهاجرين طبقا لآخر تعداد سكاني لسنة 2015. ويعاني الأردن من ارتفاع مستوى البطالة (13%) في صفوف الأردنيين. كما يواجه عدد من التحديات الصعبة بسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في سوريا والعراق المجاورتين له، إضافةً إلى انخفاض أسعار النفط ممّا يؤثر على دول الخليج والتي تعتبر المصدر الرئيسي للاستثمارات والمساعدات والتحويلات من المغتربين الأردنيين.
2. **بعد أربع سنوات من التعافي المستمر، تباطأ الاقتصاد الأردني في سنة 2015 بسبب تداعيات الوضع الأمني وخاصة بالنسبة للسياحة والتجارة**، وما ارتبط به من انغلاق مسارات التجارة بالكامل (حيث انخفضت السياحة الوافدة بنسبة 15% في النصف الأول من 2015). كان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي 2,4% في 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 3,5 و 3,8% في 2016 و 2017 على التوالي، بيد أنه من المستبعد أن تولد معدلات النمو فرصاً كافية في سوق العمل لتقليص البطالة ولتلبية احتياجات المجتمعات الأردنية المضيفة واللاجئين.
3. **أدى عدم الاستقرار الأمني في سوريا على وجه الخصوص إلى تدفق اللاجئين**– يُقدر التعداد الحديث للسكان أن حوالي 1,3 مليون سوري يعيشون الآن في الأردن (بنسبة 13,7% من إجمالي السكان)، 75% منهم يعيشون في محافظات المفرق واربد وعمان. ويبلغ عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 629 ألف لاجئ. ويعتبر مخيم الزعتري في المفرق أكبر مخيم للاجئين حيث يستضيف حوالي 80 ألف لاجئ سوري.
4. **تتباين الأوضاع الاقتصادية للسوريين في الأردن بشكل كبير.** من جهة، هناك عدد محدود من رجال الأعمال الأثرياء الذين أسسوا أعمالاً أو صناعات كبيرة لهم في الأردن، ومن ناحية أخرى، هناك أسر أكثر عرضة للفقر والحرمان ترأسها نساء، وهذه النسبة تشكل ربع العائلات اللاجئة في الأردن. ويعيش في المخيمات حوالي 17%

[1] مصدر البيانات: موقع البنك الدولي. سنة 2014.

من اللاجئين، أما القسم المتبقي فيعيش في مجتمعات أردنية مضيفة. وهناك حوالي 80% من اللاجئين السوريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر الوطني.

5. **يدعم هذا البرنامج بعض العناصر الأساسية التي تنص عليها الوثيقة الاردنية بشأن اللاجئين السوريين التي تم الاتفاق عليها في لندن خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في 4 شباط 2016 "لدعم سوريا والمنطقة"**. ويدعم هذا المشروع تحديداً بند "الفرص الاقتصادية" الوارد في الوثيقة.

ب. هيكلية البرنامج والقطاعات المعنية

6. **تتضمن الوثيقة المذكورة أعلاه الركائز التالية:** (أولا) تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية تجتذب استثمارات جديدة وتفتح طريقاً نحو أسواق الاتحاد الأوروبي بشروط مبسطة، إضافة إلى خلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين، ممّا يوفر الدعم إلى الاقتصاد السوري ما بعد الأزمة؛ (ثانيا) إعادة بناء المجتمعات المضيفة الأردنية من خلال توفير التمويل اللازم بشكل هبات لتنفيذ "خطة الأردن للاستجابة إلى الأزمات" 2016–2018، ولا سيما بناء قدرات المجتمعات المحلية المضيفة؛ و(ثالثا) تعبئة المصادر التمويلية اللازمة بشكل هبات وقروض ميسرة لدعم الاقتصاد الكلي ومعالجة الاحتياجات التمويلية في الأردن على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وذلك كجزء من البرنامج النقدي الموسع بإدارة صندوق النقد الدولي.
7. **تجري حاليا مفاوضات بين الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي لتوفير فرصة أفضل للدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى منح الأردن وضع تفضيلي في الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي** من خلال تخفيف القيود الخاصة بالمنشأ، وذلك بحلول صيف 2016. ستكون هذه الاتفاقية ذات إطار زمني محدد وسلع إنتاجية معينة تنطبق عليها الاتفاقية، وأيضا نطاق جغرافي محدود، أي أنها تقتصر على عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة.
8. **المناطق الاقتصادية الخاصة التي ستحظى بالأفضلية التجارية هي المناطق التي تم تأسيسها على مستوى المؤسسات والبنية التحتية**. وتتراوح عملية استثمار القدرات بين 10% تقريبا في محافظة المفرق إلى ما يقارب الـ 100% في محافظة إربد. وتتباين هذه المناطق على المستوى المؤسساتي، وتشمل المناطق الصناعية المؤهلة، والمناطق الحرة، والمناطق الصناعية، والمناطق التنموية، ومناطق اقتصادية خاضعة لإدارة القطاع الخاص. والبعض من هذه المناطق هي محلية تشاركية. وتخضع جميع المناطق العامة تحت سلطة لجنة الاستثمارات الأردنية.
9. المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة المفرق، الواقعة بالقرب من الحدود الشمالية مع سوريا، تمتلك قدرات إضافية ويمكن استخدامها **كمركز إنشاء ليس فقط بالنسبة لإعادة إعمار سوريا في المستقبل**، ولكن أيضا للاحتياجات الحالية من الإنشاء والإعمار في المفرق وإربد حيث تتواجد أكبر نسبة من اللاجئين.

10. إلى جانب هذه الجهود الهادفة إلى تحفيز الاستثمار، ثمة حاجة إلى عملية إصلاحية كبيرة في **بيئة الأعمال في الأردن** التي **تتسم بالضعف وعدم الاستقرار** (يحتل الأردن المرتبة الثالثة عشر بعد المائة حسب مؤشر ممارسة الأعمال بينما احتل في السنة الماضية المرتبة السابعة بعد المائة).
11. **كما من الضروري إصلاح سوق العمل في الأردن لإنجاح بنود الميثاقية المتفق عليها في مؤتمر لندن**، ممّا يتطلب عدد من التدابير لإتمام الصيغة الرسمية للعمالة السورية. ويوجد حاليا 6300 سورياً فقط ممن يحملون تصاريح عمل في الأردن مقارنة بعمالة أجنبية تبلغ 324 ألفاً.
12. **كما يتطلب نظام التدريب المهني في سوريا تعزيزا لدعم تنفيذ الميثاقية**. لذا ستطلق الحكومة الأردنية إستراتيجية جديدة للتدريب المهني من المفترض أن تؤدي إلى إصلاح شامل لهذا القطاع في المستقبل القريب.

ج. صلة البرنامج بإطار شراكة مجموعة البنك الدولي مع الأردن

13. **يدعم المشروع بشكل مباشر إطار الشراكة مع البلد (قيد الإنجاز)**. وتهدف الركيزة الأولى لإطار الشراكة إلى تحفيز دور القطاع الخاص كآلية للنمو، مع الابتعاد تدريجياً عن النموذج الذي يكون فيه القطاع العام هو المستوعب الأكبر لغالبية العمالة الرسمية. ستستهدف هذه الركيزة تنفيذ الإصلاحات الضرورية لمناخ الاستثمار، وتيسير قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. أما الركيزة الثانية لإطار الشراكة فترمي إلى مساعدة الأردن في تحسين مستوى الإنصاف والجودة في توفير الخدمات العامة. فهناك تباينات متزايدة في عدم المساواة في توفير الخدمات الأساسية إلى المواطن وتدني مستوى الجودة. ويدعم البرنامج المقترح تحسين كيفية توفير الخدمات العامة، وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار في رسم وتنفيذ السياسات والشروط ذات الصلة.
14. **كما أن تحفيز النمو عبر القطاع الخاص هو من أهم العناصر التي تنص عليها الركيزة الأولى لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، بحيث يساهم هذا العنصر أيضاً في تحقيق الركائز الأخرى التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وبناء مكونات الصمود في وجه الصدمات. كما سوف يساعد برنامج صندوق النقد الدولي على تحقيق تلك الأهداف بحيث يرتكز على فرص العمل ومناخ الاستثمار.
15. **يتفق البرنامج القائم على النتائج بشكل عام مع إطار الشراكة ورؤية الحكومة لسنة 2025 وإستراتيجية البنك الدولي الجديدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. وتتلخص الرؤية الشاملة للحكومة في العشر سنوات القادمة في وضع الأردن على مسار نمو أكثر استدامة مع خلق فرص عمل وتحقيق مستوى أفضل من تقديم الخدمات العامة، وتعزيز مناخ الاستثمار وتحفيز مشاركة أقوى من المواطنين في عملية صناعة القرار.

د. مشاركة البنك الدولي في هذا القطاع وتحديد أداة التمويل

16. **تستلزم الأزمة المالية التي يواجهها الأردن تقديم الدعم لموازنة الدولة** وذلك للمساهمة في التعزيز من صمود الأردن في وجه الأزمات والتخفيف من آثار الضعف المتفاقم وتوفير فرص اقتصادية لكل من الأردنيين والسوريين.
17. **تتطلب شدة الصدمة الخارجية للأزمة السورية المفروضة على الأردن استجابة استثنائية ومحددة.** ويبدي البنك الدولي استعداده في تقديم الدعم لمثل هذه الاستجابة بفضل آلية القروض الميسرة (Financing Concessional Facility) الذي أنشأ لتمويل احتياجات البلدان في منطقة الشرق الأوسط التي تتأثر من جرّاء تداعيات الأزمة السورية.
18. **الحاجة إلى توفير فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين تستلزم استحداث إصلاحات في بيئة الأعمال والاستثمار** والتي يؤيدها البنك الدولي.
19. **كما أن لدى البنك الدولي قوة استثنائية في حشد مساهمات الجهات المانحة حول هدف مشترك** ودعم الحكومة الأردنية على تنفيذ البرنامج التي تنص عليه الوثيقة.
20. **تم اختيار أداة التمويل القائم على النتائج للأسباب التالية:** (1) دعم برنامج الحكومة الأردنية في تنفيذ الوثيقة المذكورة؛ (2) قوة التركيز على النتائج من جانب كل من الحكومة والبنك الدولي يعززه سياسة الصرف حسب النتائج المحققة وآليات قوية للمتابعة والتقييم؛ و(3) تسمح هذه الأداة بتحسين النظم والمؤسسات التي ستقود عملية تنفيذ جزء كبير وهام من برنامج الحكومة.

ثانياً. الأهداف التنموية للمشروع

21. بناء على بنود الوثيقة الأردنية والإطار المقترح للمشروع، **الهدف التنموي الأساسي للبرنامج المقترح هو "تعزيز الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين"**.
22. **كما سوف يساهم المشروع في الأهداف العليا لرؤية الأردن لسنة 2025**، والتي *"تخط طريق للمستقبل وتحدد الإطار الاقتصادي والاجتماعي المتكامل الذي سيحكم سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية بناءً على توفير الفرص للجميع"*.

ثالثا. توصيف البرنامج

إطار البرنامج القائم على النتائج

23. بهدف دعم تنفيذ برامج الوقيثة الأردنية، يرمي هذا المشروع إلى: (1) إصلاح وتحسين مناخ الاستثمار في الأردن؛ (2) إصلاح سوق العمل بما في ذلك قطاع التدريب المهني؛ (3) إصلاح قطاع التجارة وتسهيل عملية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بحسب المباحثات الجارية؛ و(4) تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.

رابعا. التقييم البيئي والاجتماعي الأولي

24. **يجري حالياً إعداد تقييم للنظم البيئية والاجتماعية من جانب البنك الدولي** بالنسبة للبرنامج المقترح القائم على النتائج. هذا التقييم سيشمل المعلومات التالية: (أ) ملخص المخاطر والمنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بالأنشطة المقترحة المطلوبة لتحقيق الهدف التنموي للبرنامج والمؤشرات المرتبطة بالصرف لكل مجال من مجالات النتائج؛ و (ب) تقييم نظم الإدارة البيئية والاجتماعية للمقترض والتي تنطبق على هذه الأنشطة ومخاطرها ومنافعها؛ و (ج) تقييم أداء المقترض وسجله التاريخي في تنفيذ أنظمة إدارة النظم البيئية والاجتماعية؛ و (د) تحديد إلى أي مدى تتفق نظم الإدارة البيئية والاجتماعية مع المبادئ الأساسية للبنك الدولي في ما يخص الإدارة البيئية والاجتماعية والمنصوص عليها في سياسة البنك بشأن البرنامج القائم على النتائج والمواد الإرشادية ذات الصلة؛ و (ج) مجموعة من التوصيات والإجراءات التي وافق المقترض على القيام بها من أجل تحسين تنفيذ النظم القابلة للتطبيق.

25. **خامسا. التمويل المبدئي**

المصدر:	300 مليون دولار أميركي
المقترض/ المتلقي	المملكة الأردنية الهاشمية
البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الدولية للتنمية جهات أخرى (حدد)	200 100
المبلغ الإجمالي	300

سادسا. جهة الاتصال

البنك الدولي

مسئول الاتصال: جون سبيكمان

الوظيفة: مستشار

تليفون: 12024732397 +

بريد الكتروني: jspeakman@worldbank.org

المقترض/ العميل/ المتلقي

مسئول الاتصال: د. صالح الخرابشة

الوظيفة: الأمين العام

تليفون: 962 4634511

بريد إلكتروني: saleh.kh@mop.gov.jo

الأجهزة التنفيذية

مسئول الاتصال: د. صالح الخرابشة

الوظيفة: الأمين العام

تليفون: 962 4634511

بريد إلكتروني: saleh.kh@mop.gov.jo

سابعا. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

تليفون: (202) 458 – 4500

فاكس: (202) 522 – 1500

صفحة الإنترنت: http://www.worldbank.org/infoshop